

# احتقان اجتماعي في أقصى جنوب الجزائر

## المعالجة الأمنية للأوضاع على الحدود تؤثر العلاقة بين السكان والجيش



الوضع التنموي السيء يعرض حركة التهريب على الحدود

بمعلومات مغلوبة، فسكان المنطقة لا علاقة لها بالإرهاب والتطرف، والقبتل والجرح كانوا مسالمين من داخل أزقة البلدة.

وقالت مصادرنا من داخل البلدة إن المسيرة كانت سلمية للمطالبة بعيش كريم وتوفير مياه الشرب، ورغم ذلك تمت محاصرتها بالجيش واستعمل الرصاص الحي من طرف الجيش لوقفها.

ويقول مراقبون إن ما تعيشه الجزائر من أزمات واحتجاجات ليس سببه خارجي كما تسوق له رئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع وإنما من داخل السلطة بالمال والمؤسسة العسكرية وما نتج عنه من قضايا فساد.

وأوضحت مصادرنا السياسية أن ما يحدث بالجنوب بشكل خاص وتحذير الرئيس عبدالمجيد تبون، بأن هناك «أياد تحرض بعدة وسائل»، بمثابة ذر الرماد على العيون بخصوص ملف القائمة السوداء التي تورط فيها عدد من الجنرالات والسياسيين القريبين منه.

وكان ناشطون في المجتمع المدني المحلي قد رفعوا خلال الأيام الأخيرة عرائض للسلطات المحلية والمركزية من أجل إعادة النظر في مسار الجدار الحدودي بسبب اختراقه للنسيج العمراني لبلدة تينزواتين وجرمان السكان من الوصول إلى مصادر التزود بالماء الصالح للشرب أو رعي الماشية في الأراضي التي تقع خلف الجدار.

ووصفت وزارة الدفاع الجزائرية المواد التي تم تداولها على شبكات التواصل الاجتماعي بأنها «ادعاءات باطلة» و«تحريضية»، لكنها في المقابل أصدرت أوامرها لقيادة الجيش بإجراء تحقيق في مقتل المدني في تينزواتين.

ودعت إلى «توخي الحذر من مثل هذه الإشاعات والمعلومات المغلوطة التي تسعى من ورائها أطراف معادية لتأجيج الوضع في هذه المنطقة».

وقال نشطاء من تينزواتين، لـ«العرب» إن بيان وزارة الدفاع الجزائرية محاولة للتغطية على جريمتها

المؤسسات الرسمية أمام السكان المحليين ودعم فرص العمل والاستثمار والخدمات.

وجاءت حادثة القتل الجديدة لتزيد من تفاقم الأوضاع في المنطقة، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد على الصعيد الداخلي والإقليمي

والحديث عن تغيير عقيدة الجيش في ما يتعلق بالمهام الخارجية، حيث لا زالت عملية قتل أمير ما يسمى «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» أبو مصعب عبدالودود على الحدود المالية تثير الاستفهامات حول كيفية وصوله إلى هناك وقطعه لمسافة 2000 كلم في التراب الجزائري دون أن يتم الانتباه له.

وفرضت الأوضاع الأمنية المتدهورة في بعض دول الجوار على السلطات الجزائرية في السنوات الأخيرة تكثيف الوحدات العسكرية على الشريط الحدودي وإقامة جدار عازل بينها وبين النيجر ومالي إلى غاية ليبيا، بغية حماية الأمن الداخلي من المخاطر القائمة في المنطقة.

وجهت لرئيس الوزراء خلال شهر مارس الماضي قد تحدثت عن «مقتل شاب كان يستقل سيارة تحمل بعض المواد الغذائية بعد إطلاق النار عليه من عسكريين في إحدى نقاط المراقبة على الجدار الحدودي رغم أنه امتثل للأوامر».

وعدا الموقعون على المراسلة إلى «عدم تكرار الحادثة ومعاينة المتسببين فيها»، وحضوا رئيس الوزراء على «إسداء تعليمات ميدانية للوحدات العسكرية العاملة هناك، من أجل حسن معاملة المواطنين واحترام تنقل الأشخاص والتقريب بين المواطنين العاديين وبين المهجرين فضلا عن إعادة توزيع حواجز المراقبة بغية السماح برعي المواشي في المناطق المتواجدة خلف الجدار، وفتح معابر محددة لذات الغرض، وإدماج شباب المنطقة في المؤسسات الرسمية خاصة الجيش للمساهمة في حماية الحدود على اعتبار أنهم أعرف الناس بالتضاريس الجغرافية للمنطقة». كما كرر نواب البرلمان مطالب بفتح أبواب

أعدادت حادثة مقتل مدني في منطقة تينزواتين الواقعة على الحدود الجنوبية للبلاد مع مالي والنيجر جدلا متجددا حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنموية الصعبة التي تعيشها المنطقة والتي تدفع السكان للاحتجاج المتكرر ضد المعالجة الأمنية للوضع، ورغم أن وزارة الدفاع قد قالت إن المدني قتل «جاء إطلاق نار مجهول المصدر» إلا أن الجزائريين شككوا في هذه الرواية.

### صابر بلدي

الخناق على مصالحهم المشوهة في المنطقة.

وأعدت أحداث تينزواتين حقيقة الوضع الاجتماعي والتنموي في المناطق الحدودية الجزائرية إلى الواجهة بشكل يدين تقصير السلطات المتعاقبة خاصة خلال العقدين الماضيين، حيث تركت السكان يعانون البطالة وغياب الخدمات ومعرضين لمختلف المؤثرات الخارجية خاصة المتعلقة بعصابات التهريب والجماعات الجهادية.

وتسجل المناطق الحدودية أرقام بطالة قياسية وندرة في الخدمات الحكومية كالصحة والتعليم، فضلا على النقص الفادح في توفر المواد الغذائية والماء الصالح للشرب، فيجد غالبيتهم نفسه مخيرا بين رعي الماشية أو تهريب السلع إلى البلدان المجاورة.

وذكر عضو المجلس الشعبي الولائي لولاية تمنراست (هيئة منتخبة) بوجعة بلاوي، في تسجيل صوتي تم تداوله على نطاق واسع في شبكات التواصل الاجتماعي، بأن «خلفيات الوضع المتأزم في المنطقة يعود للجدار العازل الذي أقامته السلطات العسكرية، حيث لم تتم مراعاة خصوصياتهم الاجتماعية والاقتصادية، كونه يخرق النسيج السكاني لتينزواتين، مما حولها إلى منطقة عسكرية يختلط فيها أفراد الجيش بالسكان المدنيين».

وأضاف «السكان المحليون هم من البدو الرحل أو رعاة الماشية الذين يحتاجون إلى مساحات واسعة للحركة، ولأن الجدار الحدودي لم يقم في الشريط الحدودي الحقيقي بين البلدان الثلاثة (الجزائر ومالي والنيجر)، فإن تحرك السكان في المساحات المتواجدة خلف الجدار والتي تتراوح بين 50 و120 كلم، جلب لهم متاعب كثيرة مع أفراد الجيش، وأن معاملتهم السيئة والمشيئة والتي تمس بكرامة الأشخاص مهما كانوا بوثائق رسمية أو غيرها، خلق حالة من الاحتقان والتوتر في المنطقة».

وكانت مراسلة مجموعة من أعضاء البرلمان أطلقت على نفسها تسمية «نواب الصغراء»، واطلعت عليها «العرب»، غير أن التسجيلات التي نقلت على شبكات التواصل الاجتماعي أظهرت لظنا نيكارا متكررا وكثيفا في بعض الأحيان وحالة من الذعر وسط المدنيين فضلا عن أظرفة لرياض حي، ما جعل المتابعين يرجحون فرضية استعمال أفراد الجيش للرصاص الحي في مواجهة المحتجين.

ولفتت وزارة الدفاع إلى أن «مصدر إطلاق النار هو بعض الأشخاص المعروفين في المنطقة والذين يمارسون نشاطات مشبوهة تتعلق بالتهريب والجريمة المنظمة، وأنهم حاولوا تخريب الجدار الحدودي العازل وتخريب سكان على العنف والتظاهر لفسك

### خلفيات الوضع المتأزم يعود للجدار العازل الذي أقامه الجيش في المنطقة حيث لم يراع خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية

## مطالبة بالتحقيق في صفقات وزارة الصحة المغربية

محمد مامون العلوي

بعض التقارير الإعلامية والنقابية أن تصرف وزارة الصحة الاستثنائية قد امتد إلى صفقات عمومية برمجت في إطار القوانين العادية، قبل أن تراجع الوزارة عنها وتجعلها استثنائية في ظل قانون الطوارئ. وقال مراقبون إنه بسبب الأخطاء الجسيمة التي تخللت الصفقات العمومية الأكبر في تاريخ وزارة الصحة، تم قبل عامين إلغاء صفقة خاصة بشراء وتزويد المستشفيات بـ1200 جهاز لنصفية الدم خاصة بمرضى القصور الكلوي وهي العملية التي كان يعول عليها أطباء القطاع العام وأسرى المرضى للتخفيف من الضغط على الأجهزة القليلة الموجودة الآن.



رشيد العبيدي  
الأمر يتعلق بهيات من المواطنين وبأموال دافعي الضرائب

وأوضح بلمدني إنه تم إحداث عدة لجان تخصص دراسة الملفات التقنية، من أجل التأكد من الجودة والتفاوض بشأن أئمة التجهيزات والمشتريات.

وأكد على لطفي، رئيس الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة والحياة، أن «الفساد الذي يصيب الصفقات العمومية والأدوية والتجهيزات والتي تقدر بمليارات الدراهم هو سبب التردى والانهيار المستمر للوضع الصحي وارتفاع معدل الوفيات وإفراغ البلد من كفاءتها الطبية والهجرة إلى أوروبا».

الرباط - طالبت كتلة حزب الأصالة والمعاصرة المعارض بمجلس النواب المغربي بالتحقيق في صفقات وزارة الصحة خلال فترة حالة الطوارئ، مشددا على أنه سيقوم بدوره الرقابي من موقع التزاماته وتعاقداته مع المواطنين.

وقال رشيد العبيدي، رئيس كتلة الحزب في البرلمان، إن كتلة عازمة على «الذهاب بعيدا» في موضوع مراقبة مختلف الصفقات التي قامت بها وزارة الصحة خلال فترة الطوارئ الصحية. وأوضح أن الأمر يتعلق بهيات من المواطنين وبأموال دافعي الضرائب.

لكن في المقابل أكد مدير مديرية التخطيط والموارد المالية بوزارة الصحة، عبدالوهاب بلمدني، أن عقد الصفقات المتعلقة باقتناء المعدات والتجهيزات الطبية في إطار التعامل مع جائحة كورونا يتم في إطار الشفافية وأنه يتم اتخاذ كافة القرارات بشكل منسق.

وبين بلمدني أنه تم وضع إطار استثنائي لصرف الإعتمادات المخصصة للوزارة في إطار الصندوق الخاص بمواجهة الجائحة باعتماد مرسوم جديد للصفقات التي تدخل في هذا الإطار، من أجل تمكين الوزارة من العمل بطريقة استباقية وسريعة للاستجابة لحاجيات المواطنين بخصوص التكفل الصحي لمواجهة الوباء.

وشدد العبيدي على أن الموضوع يتعلق «بتصرفات عامة تمت في ميزانية ضخمة مرتبطة بمواجهة الجائحة» قبل أن تفيد

ضد عبير موسى، قال سمير ديلو القيادي البارز في الحركة الغلانية إن رئيسة الحزب الدستوري الحر «تتهم وزارة العدل بالفساد».



عبير موسى  
الصفحة الجديدة للبرلمان تبدأ إلا بسحب الثقة من رئيسه

فيما أعلن عماد الخيميري الناطق باسم حركة النهضة، أن حزبه سيقاضي رئيسة كتلة الدستوري الحر بتهمة «الادعاء الباطل».

وقال في مؤتمر صحفي لكتلة حركة النهضة بالبرلمان، إن «كتلة النهضة تدين هذا الكذب والبهتان والزور الذي أذعته موسى بالقول إن نوابا لحركة النهضة ينتقلون ليلا لزيارة الإرهابيين بسجن المراقبية وبرج العامري بتسهيل من المدير العام للسجون مقابل امتيازات هامة».

وكانت البرلمانية السابقة فاطمة المسدي قد قالت، في تصريح سابق لـ«العرب»، إن «حركة النهضة تتحمل مسؤولية التجاوزات التي حصلت في جهاز القضاء ووزارة العدل عموما».

وصرحت بأن نورالدين البحيري، الذي يرأس الآن كتلة حركة النهضة في البرلمان وكان وزيرا للعدل في 2013، قام بالتلاعب بالترقيات خلال قيادته للوزارة.

## موسي للغنوشي: لن يستقر حال البرلمان حتى سحب الثقة منك

وقالت «لن تنطلق صورة وصفحة جديدة مضيئة في تاريخ البرلمان إلا بعد سحب الثقة منكم (حركة النهضة)».

وقال الغنوشي في كلمته إن البرلمان والنواب يتعرضون لـ«حملة شعواء من قبل من يضادون الثورة والديمقراطية في تونس بلغت ذروتها بالدعوة لتغيير النظام وحل البرلمان»، وتابع «التونسيون تمسكوا بالثورة ومؤسسات الجمهورية بينها البرلمان، رغم اهتران فقهم فيها».

وتنادي أواسط سياسية في تونس بحل البرلمان وتغيير النظام السياسي، من خلال تغيير الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة، إذ تعتبر النظام السياسي الحالي الذي تقتسم فيه الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث (رئاسات الجمهورية والحكومة والبرلمان) سببا في الأزمات السياسية المتواترة التي تعيشها تونس منذ العام 2011 والتي ألقت بثقلها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتعطل معالجة القضايا الوطنية والملفات الحارقة.

وأعرب الغنوشي عن استيائه من تعرض «المجلس لشتى النعوت في محاولات طائشة لتوتير العلاقات بين السلطات العمومية وسائر رموزها»، في إشارة إلى تصريحات سابقة لموسى كشفت فيها أن نوابا من حركة النهضة ينتقلون ليلا لزيارة إرهابيين مساجين بتسهيل من المدير العام للسجون مقابل امتيازات هامة.

وفي محاولة من قيادات النهضة لكسب مؤيدين إلى جانبهم في معركتهم

اعمالها ولا تفتتح بكلمة سياسية لرئيس البرلمان».

وأكدت أن كلمة الغنوشي «تتضمن مواقف سياسية لم يتداول فيها النواب ولا تمثل الكتل البرلمانية»، وأن «كل ما جاء في الكلمة على لسان الغنوشي في الجزء السياسي منها لا يلزمهم ولا يلزم الجلسة العامة بل يلزمه هو فقط».

كما شددت موسى على أن «الصفحة الجديدة للبرلمان لن تبدأ إلا بسحب الثقة من رئيس البرلمان»، في رد على قول الغنوشي إن البرلمان يفتح صفحة جديدة.



مصدر إزجاج